

قالوا بأن الإدارات أساءت تطبيق توصيات «هيئة جودة التعليم»

## طلاب الجامعات الخاصة يرفضون التلاعب بنتائجهم الدراسية

كتب - حسن الدرازي:

اشتكى عدد من طلاب الجامعات الخاصة من سوء نتائج الامتحانات النهائية الخاصة بموادهم الدراسية للفصل الدراسي المنصرم. وعبر أولئك الطلبة والطالبات عن امتعاضهم الشديد من الأسلوب الذي قامت بإدارته تلك الجامعات الخاصة في تقييم أدائهم في الامتحانات النهائية ما أثر سلباً على معدلاتهم التراكمية التي هبطت بشكل ملفت، بحسب تعبير الطلبة والطالبات.

وقالت مجموعة من طلاب وطالبات الجامعات الخاصة كانت «العهد» قد التقت بهم بعيد الانتهاء من الامتحانات النهائية أنهم صدموا بنتائجهم في بعض المواد الدراسية والتي عرضت على شبكة الإنترنت بالرغم من أنهم أبلوا بلاءً حسناً في امتحانات تلك المواد، في حين أن طلبة آخرين فوجئوا بحصولهم على نتائج مرتفعة جداً بالرغم من أن أدائهم لم يكن مرضياً في امتحانات تلك المواد حيث حصلوا على نتائج أفضل بكثير من الطلاب المتفوقين في المواد ذاتها.

واشتكى أولئك الطلبة لـ«العهد» من تلاعب إدارات الجامعات الخاصة بالنتائج النهائية للطلبة واتهموها بالالتواء على توصيات هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بدلاً عن تطبيقها بالشكل السليم الذي يرقى بالعملية التعليمية في البحرين وينهض بالبرامج التعليمية العليا من أجل رفع جودة مخرجات التعليم في مملكة البحرين.

وعبر طلبة الجامعات الخاصة عن استيائهم من الطريقة التي اتبعتها إدارات الجامعات الخاصة في رصد النتائج النهائية للمواد الدراسية، مبددين تعجبهم في الوقت ذاته من التوصيات التي أعطيت لهيئة التدريس والتي تنص على أن لا يعطى الطالب أو الطالبة درجة كاملة في أية مادة من المواد الدراسية حتى لو وجد من هو متفوق فيها ويستحق الدرجة الكاملة بالفعل.

### تلاعب واضح في نتائج الامتحانات

الطالبة (س.ق.) تدرس في كلية إدارة الأعمال بجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا تقول بأنها طالبة متفوقة منذ أن دخلت الجامعة منذ ثلاث سنوات، وكانت دائماً ما تحرص على أن تكون نتائجها ضمن حيز الامتياز. توضح الطالبة بأنها أحست بتغيير مفاجئ داخل الحراك الدراسي بالجامعة وذلك بعد أن اتخذ مجلس التعليم العالي قرارات صارمة بحق الجامعة بسبب عدد من المخالفات التي رصدتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بالبحرين.

وأفادت الطالبة بأن الطلاب أحسوا بتغيير في طبيعة العلاقة بين هيئة التدريس والطلاب حيث إنها بدأت تتسم بالصرامة في الفترة الأخيرة، وكذلك بصعوبة الامتحانات التي تتضمن في بعض حالاتها أسئلة من خارج المنهج وإن إجاباتها لم تمر على الطلاب من قبل.

الطالبة ذاتها تؤكد أنها وعلى الرغم من صعوبة الامتحانات التي تعمدت الجامعة وضعها في فترة ما بعد توصيات وعقوبات مجلس التعليم العالي، إلا أنها أجابت بشكل جيد ومطمئن على أسئلة موادها الدراسية، مفيدة بأنها صدمت حينما وقعت عينها على نتائج إحدى المواد حينما عرضت على الموقع الإلكتروني الخاص بالجامعة حيث رصدت لها درجة «جيد» بالرغم من تفوقها في تلك المادة طيلة الفصل الدراسي.

وتتابع الطالبة بأنها اتصلت على الفور بإحدى صديقاتها التي كانت تدرس معها في نفس المادة الدراسية، لتخبرها الأخيرة بأنها حصلت على تقدير ممتاز في المادة ذاتها بالرغم من ضعف مستوى تلك الطالبة في المادة المعنية!

وتفيد الطالبة بأن أحد الكادر التعليمي المنتمي للجامعة والذي كان يدرس الطالبة المعنية إحدى المواد الدراسية قد وقف إليهم



الارتقاء بمهارات البحرينيين من خلال تطوير التعليم والتدريب لتعزيز قدراتهم على تلبية متطلبات سوق العمل

تحفيز إيجاد فرص العمل في القطاع الخاص، وتحديدًا في قطاع الوظائف ذات الأجور المتوسطة والمرتفعة

إزالة الخلل في سوق العمل كخطوة أولى في سبيل تحقيق فعالية إصلاحات التعليم والاقتصاد

«

الجامعات الخاصة التفت على توصيات «التعليم العالي» وأساءت تطبيق قراراته

«

«

بعض الجامعات تلاعبت بنتائج الامتحانات فرفعت «الكسولين» وأسقطت المتفوقين

«

«

هناك من الجامعات من قدّم الطلاب ككبش فداء لإرضاء مجلس التعليم العالي

«

«

وقراراته، مبيناً أن الجامعات الخاصة بدلاً من أن تقوم بتطوير العملية التعليمية عبر رفع مستوى جودة برامجها الأكاديمية والارتقاء بسياساتها التعليمية وتوفير البيئة الدراسية المناسبة للطلاب، قامت بالتنسيق على الطلاب عبر التشديد غير المربر على نتائج الامتحانات واتباع سياسة «المنحنى» في تقسيم مستوى الطلبة إلى ضعيف ومتوسط وقوي بحيث تغلب فئة الوسطية على النتائج حتى لو كان الطلاب جميعهم من فئة المتفوقين.

### تغيير واضح في سياسة المدرسين مع الطلبة

وفي السياق ذاته تقول الطالبة (م.ش.) وهي طالبة في كلية تقنية المعلومات بالجامعة الأهلية أن جميع الطلبة أحسوا بتغيير معاملة هيئة التدريس مع الطلاب وفق توصيات أعطيت للمدرسين من قبل إدارة الجامعة، مؤكدة أن أسلوب تعامل المدرسين مع الطلاب فيما يتعلق بنتائج أعمال الفصل والامتحانات بدأ يتغير بحيث تجد الصعوبة المتعمدة في وضع الامتحانات، وكذلك التلميحات التي يطلقها المدرسون بين الحين والآخر بأن الوضع لم يعد كما كان، بل تغير في الوقت الحالي، وأن على الطلبة أن يبذلوا مزيداً من الجهد لكي يحصلوا على نتائج مرضية في نهاية الفصل الدراسي.

وطالبت الطالبة المعنية بالجامعات الخاصة بشكل عام بالتركيز على إصلاح التعليم العالي والسعي من أجل بناء جوهر حقيقي لمسيرة التعلم العالي في البحرين بدلاً عن اللف حول العقوبات المفروضة من قبل مجلس التعليم العالي وجعل الطلبة هم الضحية بتطبيق أساليب تعسفية تظلم الطلاب برفع من لا يستحق الرفع وتسقيط من اجتهد بغية تلميع صورة تلك الجامعات في عيون الجهات الرسمية.

يذكر أن هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب تأسست رسمياً بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٨ والذي تم تعديله بمرسوم رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ وهي هيئة وطنية مستقلة تعمل في ظل توجيهات مجلس الإدارة الذي تم تشكيله بالمرسوم رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩، وتتبع الهيئة مجلس الوزراء وتخضع لإشرافه. وتتولى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب مسؤولية مراقبة وتقييم جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين.

ذات يوم في منتصف الفصل الدراسي وأخبرهم بقرار استقالته من الجامعة وأنه لا يستطيع الإستمرار في تدريس المادة لأنه سيغادر قريباً وذلك بسبب عدم قدرته على تغيير ما وصفه بـ«السياسات الخاطئة» التي تتبعها الجامعة، ومضيفاً أنه لا يستطيع أن يستمر في العمل في بيئة تفتقد لأسس التعليم العالي السليمة، بحسب وصف المدرس كما توضح الطالبة.

الطالبة (س.ق.) توضح بنبذة تغلب عليها حالة من الامتعاض المشروب بالحسرة «إن إدارة الجامعة تعتمد التلاعب بنتائج الطلبة من أجل تلميع صورة الجامعة لدى مجلس التعليم العالي، بحيث تقلل من عدد الطلبة المتفوقين عن طريق خفض نتائجهم في بعض المواد لكي لا يقال عن الجامعة بأن برامجها سهلة وأن التفوق فيها سهل المثال».

### الجامعات قدمت الطلبة ككبش فداء لإرضاء

#### التعليم العالي

من جهة أخرى يقول الطالب (م.ف.)، وهو يدرس الهندسة في جامعة المملكة، أن الجامعات الخاصة أريكت بقرارات مجلس التعليم العالي خصوصاً مع إعطائها جدولاً زمنياً لتصحيح أوضاعها وإلا اتخذ المجلس عقوبات وقرارات تجاه تلك الجامعات في حال عدم تنفيذ توصيات المجلس وهيئة ضمان جودة التعليم في البحرين.

ويضيف الطالب ذاته «أن الجامعات الخاصة صارت في موقف محرج وحوصرت في زاوية ضيقة من قبل الجهات الرسمية المعنية بمراقبة جودة التعليم العالي في البحرين. إذ لم تتوقع تلك الجامعات أن تشهد ساحة التعليم العالي في البحرين تلك المحاسبة الدقيقة والسريعة، وبالتالي أصبحت الجامعات في موقف لا تحسد عليه وهي عاجزة أن تلبى متطلبات مجلس التعليم العالي في تلك الفترة الزمنية المحدودة، وهي عاجزة كذلك عن إزالة ركام كبير من السياسات الخاطئة والبرامج الأكاديمية غير المعتمدة والمباني الدراسية التي تفتقد لأبسط مقومات الدراسة الجامعية».

ويوضح الطالب أيضاً أن الجامعات الخاصة أساءت فهم متطلبات مجلس التعليم العالي وبالتالي أخطأت في تطبيق توصياته

## فريق القيادات الشابة يلتقي ممثلات الجمعيات النسائية ويطلق مشروعه

# المطالبة بمعاملة نسبة الـ ٧٪ التي يدفعها الموظف للتأمينات معاملة التركة



أطلق فريق القيادات الشابة باكورة أعماله بلقاء تعريفى عقد يوم الإثنين الماضي، مع مجموعة من ممثلات الجمعيات النسائية في مملكة البحرين، وذلك في مقر الاتحاد النسائي البحريني في توبلي، عرض خلاله مرئيات مشروع الوطني المطالب بمعاملة نسبة من الرصيد المتجمع في التأمينات الاجتماعية للموظف العام والخاص معاملة التركة وفق الفريضة الشرعية الإسلامية بما يضمن له مساحة أكبر في تقرير مصير صرف الأموال بعد وفاته في حالة لم يكن له من يعيلهم، وقالت شريطة ألا يخل ذلك مبدأ التكافل الاجتماعي. وقالت سيدة الأعمال هدى رضى إحدى عضوات الفريق إن هذا المشروع جاء على خلفية مشاركة الفريق في ورشة عمل مكثفة للقيادات النسائية الشابة عقدتها الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت في أغسطس الماضي، موضحة أن فكرة المشروع تبلورت بعد نقاشات عديدة أجريت مع ذوي الاختصاص من مسؤولين في التأمينات الاجتماعية وأعضاء المجلس التشريعي بغرفته المعنية والمنتخبة ومحامين وعيّنات من المجتمع لم تستفد من رصيدها في التأمينات لأسباب متفرقة، حتى اضضحت واكتملت فكرة المشروع الذي تنطلق فعالياته اليوم. فيما قالت الصحافية فاطمة الحجري إن معاملة ما يتراكم في رصيد التأمينات الاجتماعية للموظف معاملة التركة ليس فكرة وليدة، بل هي مطبقة في

البحرينية من أفضل وأقوى القوانين العربية وخضع للتعديل أكثر من مرة وهذا شاهد على قدرة الشرع البحريني على التعاطي والتجاوب مع المستجدات، غير أن العضوة نعيمة السماك طالبت بتفعيل معاملة التركة على خلفية نجاح التجربة في مصر والأردن، في وقت عرضت فيه العضوة أمينة حسن شرائح تحكي عن المشروع والقانونين عليه ومراحل تطوره ومجموعة من القوانين والنصوص ذات الصلة، وهو ما تجاربت معه ممثلات الجمعيات النسائية وأبدن دعمه للدفع باتجاه التغيير.

في كالة أيتام وبناء مسجد أو كصدقة جارية بناءً على رغبته لا أن يجهل مصيرها كما هو الآن. وأكدت عضوات الفريق بأن المخاوف من العجز الإكتواري يمكن أن تتلاشي في حال دعمت الحكومة صندوق التقاعد لجيلولة دون تآكل الاحتياطي في الصندوق، موضحات أيضاً أن قصر التأمين على البحرينيين دون الأجانب يحول دون تنمية وإردات الصندوق، إذ تسبب إخراج الأجانب من التأمينات في العام ١٩٧٧ بخسارة نحو ٣٠٠ مليون دينار، إذ تكفلت الشركات بدفع ما نسبته ٣٪ فقد ضد العجز، والآن يمكن أن يعاد